

خارج الفقہ

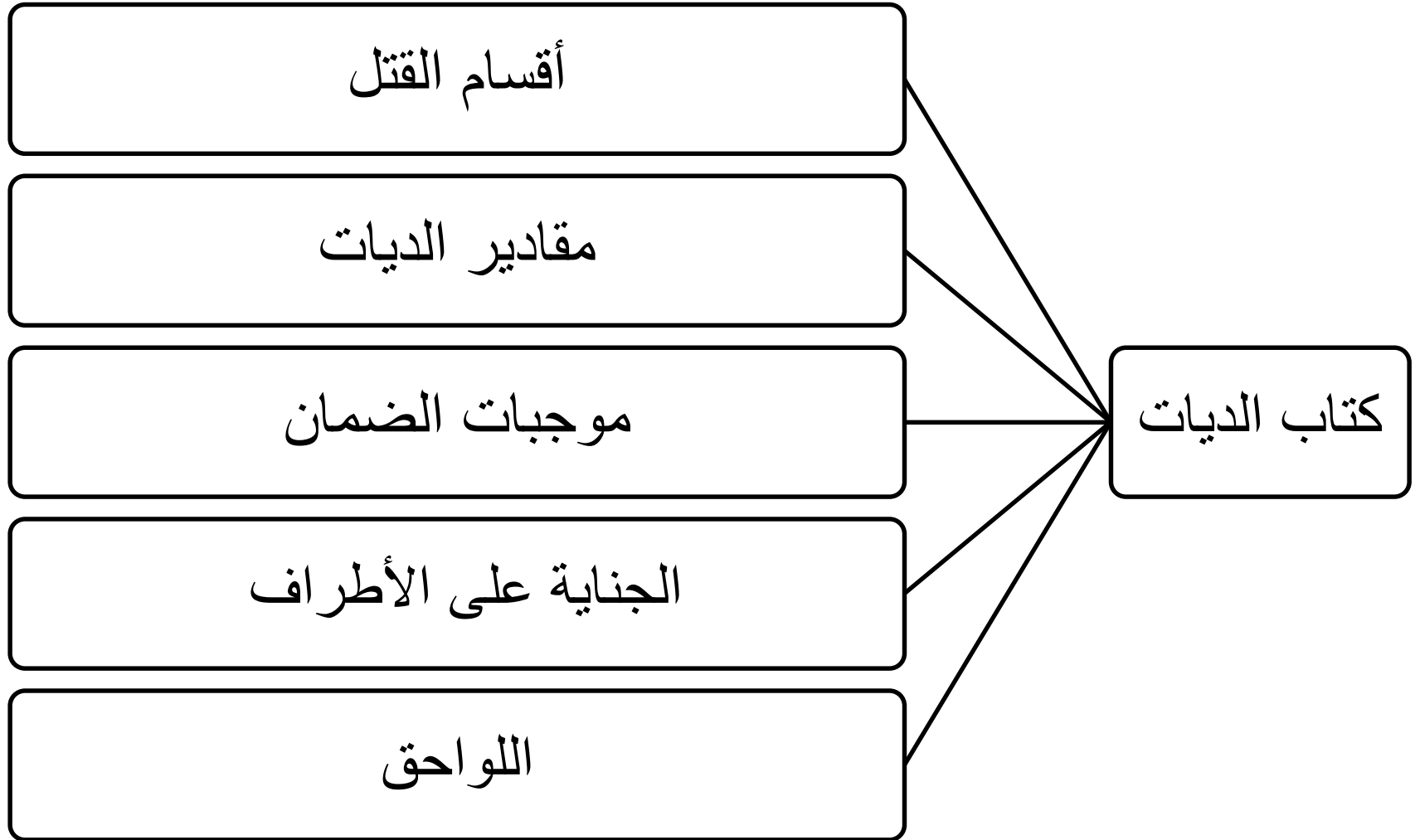
۱۲ کتاب الديات ۱۴۰۴-۲-۲۴

دراسات الأستاذ:
مهدی المادوي الطهراني

- كتاب الديات
- و هي جمع الدية بتخفيف الياء، و هي المال الواجب بالجناية على الحر في النفس أو ما دونها، سواء كان مقدرا أولا، و ربما يسمى غير المقدر بالأرث و الحكومة، و المقدر بالدية،

- و النظر فيه في أقسام القتل و مقادير الديات و موجبات الضمان و الجنائية على الأطراف و اللواحق.

كتاب الديات



القول في أقسام القتل

- القول في أقسام القتل
- مسألة ١ القتل إما عمد محض أو شبهه عمد أو خطأ محض

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

- مسألة ٢ يتحقق العمد بلا إشكال بقصد القتل بفعل يقتل بمثله نوعاً، وكذا بقصد فعل يقتل به نوعاً وإن لم يقصد القتل، بل الظاهر تحققه بفعل لا يقتل به غالباً رجاء تحقق القتل كمن ضربه بالعصا برجاء القتل فاتفق ذلك.

العمد المحض

- مسألة ٣ إذا قصد فعلا لا يحصل به الموت غالبا و لم يقصد به القتل كما لو ضربه بسوط خفيف أو حصاء و نحوهما فاتفق القتل فهل هو عمد أو لا؟ فيه قولان، أشبههما الثاني.*

- * راجع إلى مسألة ٥

العمد المحض

- مسألة ٤ لو ضربه بعصا و لم يقلع عنه حتى مات فهو عمد و إن لم يقصد به القتل،
- و كذا لو منعه من الطعام أو الشراب في مدة لا يحتمل فيها البقاء،
- و لو رماه فقتله فهو عمد و إن لم يقصده.

- مسألة ٥ شبيه العمد ما يكون **قاصدا للفعل** الذي لا يقتل به غالبا غير قاصد للقتل، كما ضربه تأديبا بسوط و نحوه فاتفق القتل،
- و منه علاج الطبيب إذا اتفق منه القتل مع مباشرته العلاج،
- و منه الختان إذا تجاوز الحد
- و منه الضرب عدوانا بما لا يقتل به غالبا من دون قصد القتل.

- مسألة ٦ يلحق بشبيه العمد لو قتل شخصا باعتقاد كونه مهدور الدم أو باعتقاد القصاص فبان الخلف أو بظن أنه صيد فبان إنسانا.

الخطأ المحض

- مسألة ٧ الخطأ المحض المعبر عنه بالخطأ الذي لا شبهة فيه هو أن **لا يقصد الفعل و لا القتل** كمن رمى صيدا أو ألقى حجرا فأصاب إنسانا فقتله، و منه ما لو رمى إنسانا مهدور الدم فأصاب إنسانا آخر فقتله.

- مسألة ٨ يلحق بالخطأ محضا فعل الصبي و المجنون شرعا

أقسام الجناية على الأطراف

- مسألة ٩ تجرى الأقسام الثلاثة في الجناية على الأطراف أيضاً، فمنها عمد، و منها شبه عمد، و منها خطأ محض.

القول فى مقادير الديات

- القول فى مقادير الديات
- مسألة ١ فى قتل العمد حيث يتعين الدية* أو يصلح عليها مطلقا
- * أى الموارد التى لا يمكن قصاص القاتل و إن كان القتل قتل عمد كما إذا كان القاتل أبا المقتول.

القول فى مقادير الديات

- مائة إبل *** أو مائة بقرة أو ألف شاة أو مائة حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم.

- *** الظاهر أن الأصل فى دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما فى زمن النص و كان أسهل للتأدية فتأمل.

شرائط الأنعام الثلاثة

- مسألة ٢ يعتبر في الإبل أن تكون مسنة، و هي التي كملت الخامسة و دخلت في السادسة، و أما البقرة فلا يعتبر فيها السن و لا الذكورة و الأنوثة و كذا الشاء، فيكفي فيهما ما يسمى البقرة أو الشاء*، و الأحوط اعتبار الفحولة في الإبل و إن كان عدم الاعتبار لا يخلو من قوة.

شروط الأنعام الثلاثة

- * قد مر أن الظاهر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية و لذا لا يعتبر في البقرة السن و لا الذكورة و الأنوثة و كذا الشاة فتأمل.

الحلة و الدينار و الدرهم

- مسألة ٣ الحلة ثوبان، و الأحوط أن تكون من برود اليمن*، و الدينار و الدرهم هما المسكوكان، و لا يكفي ألف مثقال ذهب أو عشرة آلاف مثقال فضة غير مسكوكين.

الحلة و الدينار و الدرهم

- * قد مر أن الظاهر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية و لذا لا يعتبر في الحلة أن تكون من برود اليمن و لا في الدرهم كونه مسكوكاً و أما الدينار فحيث لا يجد المسكوك منه فلا بد من تأدية مائة إبل فتأمل.

خارج الفقه أن الستة على سبيل التخيير

- مسألة ٤ الظاهر أن الستة على سبيل التخيير، و الجاني مخير بينها، و ليس للولى الامتناع عن قبول بذله، لا التنويع بأن يجب على أهل الإبل الإبل و على أهل الغنم الغنم و هكذا، فلاهل البوادي أداء أى فرد منها، و هكذا غيرهم و إن كان الأحوط التنويع.*

- * قد مر أن الأصل فى دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما فى زمن النص و كان أسهل للتأدية فالتخيير لا بد أن يلحظ ذلك فيه فتأمل.

أن الستة أصول في نفسها

- مسألة ٥ الظاهر أن الستة أصول في نفسها*، و ليس بعضها بدلا عن بعض و لا بعضها مشروطا بعدم بعض، و لا يعتبر التساوى في القيمة و لا التراضى، فالجاني مخير في بذل أيها شاء.
- * قد مر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما في زمن النص و كان أسهل للتأدية فتأمل.

القول فى مقادير الديات

- مسألة ٦ يعتبر فى الأنعام الثلاثة هنا و فى قتل شبيه العمد و الخطأ المحض السلامة من العيب و الصحة من المرض، و لا يعتبر فيها السمن، نعم الأحوط أن لا تكون مهزولة جدا و على خلاف المتعارف، بل لا يخلو ذلك من قوة،

القول فى مقادير الديات

- و فى الثلاثة الآخر السلامة من العيب*،

- * قد مر أن الأصل فى دية قتل العمد هو مائة إبل أو ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوى قيمتهما فى زمن النص و كان أسهل للتأدية فلا إشكال فى عيب البدل إذا كانت قيمته مساوية للأصل و قبلها الولي فتأمل.

القول فى مقادير الديات

- فلا تجزى الحلة المعيوبه، و لا الدينار و الدرهم المغشوشان أو المكسوران، و يعتبر فى الحلة أن لا تقصر عن الثوب، فلا تجزى الناقصة عنه بأن يكون كل من جزأىها بمقدار ستر العورة، فإنه لا يكفى.

تستأدى دية العمد في سنة واحدة

- مسألة ٧ تستأدى دية العمد في سنة واحدة، و لا يجوز له التأخير إلا مع التراضي، و له الأداء في خلال السنة أو آخرها، و ليس للولي عدم القبول في خلالها، فدية العمد مغلظة بالنسبة إلى شبه العمد و الخطأ المحض في السن في الإبل و الاستيفاء كما يأتي الكلام فيهما.

القول فى مقادير الديات

- مسألة ٨ للجاني أن يبذل من إبل البلد أو غيرها، أو يبذل من إبله أو يشتري أدون أو أعلى مع وجدان الشرائط من الصحة و السلامة و السن فليس للولى مطالبة الأعلى أو مطالبة الإبل المملوك له فعلا.

لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن الأصناف

- مسألة ٩ لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن الأصناف لو بذلها الجاني مع وجود الأصول، و لا على الجاني أدائها لو طالبها الولي مع وجودها، نعم لو تعذر جميع الأصناف و طالب الولي القيمة تجب أداء قيمة واحدة منها، و الجاني مخير في ذلك، و ليس للولي مطالبة قيمة أحدها المعين.*

لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية عن
الأصناف

• * قد مر أن الأصل في دية قتل العمد هو مائة إبل أو
ألف دينار و كل ما ذكر بدلها فهو ما يساوي قيمتهما
في زمن النص و كان أسهل للتأدية ولا يجب على
الولي قبول البدل و لا على الجاني أدائه فتأمل.

الظاهر عدم إجزاء التلفيق

- مسألة ١٠ الظاهر عدم إجزاء التلفيق بأن يؤدي مثلاً نصف المقدار ديناراً و نصفه درهماً، أو النصف من الإبل و النصف من غيرها.

جواز النقل إلى القيمة مع تراضيهما

- مسألة ١١ الظاهر جواز النقل إلى القيمة مع تراضيهما،
- كما أن الظاهر جواز التلفيق بأن يؤدي نصف المقدر أصلاً و عن نصفه الآخر من المقدر الآخر قيمة عنه لا أصلاً.

الدية على الجاني

- مسألة ١٢ هذه الدية على الجاني، لا على العاقله و لا على بيت المال سواء تصالحا على الدية و تراضيا بها
- أو وجبت ابتداء كما في قتل الوالد ولده و نحوه مما تعينت الدية.

دية شبه العمد

- مسألة ١٣ دية شبه العمد هي الأصناف المتقدمة، و كذا دية الخطأ، و يختص العمد بالتغليظ في السن في الإبل و الاستيفاء كما تقدم.

اختلفت الأخبار و الآراء فى دية شبهه العمد

- مسألة ١٤ اختلفت الأخبار و الآراء فى دية شبهه العمد،
- ففى رواية أربعون خلفه أى الحامل، وثنية، و هى
الداخله فى السنه السادسه، و ثلاثون حقه، و هى
الداخله فى السنه الرابعه، و ثلاثون بنت لبون، و هى
الداخله فى السنه الثالثه،

اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد

- و في أخرى ثلاث و ثلاثون حقة و ثلاث و ثلاثون جذعة، و هي الداخلة في السنة الخامسة و أربع و ثلاثون ثنية كلها طروقة، أي البالغة ضراب الفحل أو ما طرقها الفحل فحملت،

اختلفت الأخبار و الآراء في دية شبهه العمد

- و في ثلاثة بدل كلها طروقة كلها خلفه،
- و في رابعة جمع بينهما فقال كلها خلفه من طروقة الفحل إلى غير ذلك،
- فالقول بالتخير للجاني بينها غير بعيد، لكن لا يخلو من إشكال*، فالأحوط التصالح**، و للجاني الأخذ بأحوطها.
- * بل الظاهر خلوه من الإشكال.
- ** مستحباً خلافاً لما يظهر من الماتن.

هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقلة

- مسألة ١٥ هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقلة،
- فلو لم يكن له مال استسعى أو أمهل إلى الميسرة كما
في سائر الديون، و لو لم يقدر عليها ففي كونها على
بيت المال احتمال.

هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقله

- (١) قد عرفت إن ظاهر الأدلة إنما هو ثبوت الدية على الجاني و بعبارة اخرى الدية عوض الجنائية و هي صادرة من الجاني و لو كان من غير عمد محض فهي كالإتلاف الموجب للضمان و لو كان المتلف غير قاصد له أصلاً كما إذا تحقق في حال النوم مثلاً و عليه فحكمها حكم سائر الديون فإذا لم يكن للمديون ما يفي به الدين فاللزام الاستسعاء أو الإمهال إلى الميسرة على ما تقدم في كتاب الدين

هذه الدية أيضا من مال الجاني لا العاقلة

- نعم في فرض عدم القدرة يجرى احتمال الثبوت على بيت مال المسلمين لأن الشارع لم يرد هدر الدم المحترم و المفروض عدم ثبوت القصاص لخروجه عن قتل العمد على ما هو المفروض فتثبت الدية على بيت المال.

لَا يُطَلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

• ١٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ
دِرَّاجٍ وَابْنِ حَمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْنَا أَ تَجُوزُ
شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ قَالَ فِي الْقَتْلِ وَحْدَهُ إِنْ عَلِيًّا ع
كَانَ يَقُولُ لَا يُطَلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

لَا يُطَلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

• ۳۶۶۳ أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع عن القسماء أين كان بدؤها فقال كان من قبل رسول الله ص لما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الأنصار عن أصحابه فرجعوا في طلبه فوجدوه متشحطاً في دمه قتيلاً فجاءت الأنصار إلى رسول الله ص فقالت يا رسول الله قتل اليهود صاحبنا

لَا يُطَلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

• فَقَالَ لِيُقْسَمَ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا عَلَيَّ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَقْسِمُ عَلَيَّ مَا لَمْ نَرَهُ قَالَ لِيُقْسَمَ الْيَهُودُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَنْ يَصْدُقُ الْيَهُودَ فَقَالَ أَنَا إِذَا أَدَى صَاحِبَكُمْ

لَا يُطَلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

- فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ الْحُكْمُ فِيهَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكَمَ فِي الدِّمَاءِ مَا لَمْ يَحْكَمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ لَتَعْظِيمِهِ الدِّمَاءَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى وَكَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

لَا يُطْلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

- فَإِذَا ادَّعَى الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا كَانَتْ الْيَمِينُ لِمُدَّعِي الدَّمِ قَبْلَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِمْ فَعَلِيَ الْمُدَّعِي أَنْ يَجِيءَ بِخَمْسِينَ يَحْلِفُونَ أَنْ فُلَانًا قَتَلَ فُلَانًا فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ فَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَإِنْ شَاءُوا قَبِلُوا الدِّيَّةَ وَإِنْ لَمْ يَقْسِمُوا كَانَ عَلَى الَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْلِفَ مِنْهُمْ خَمْسُونَ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ فَعَلُوا آدَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ وَجَدَ فِيهِمْ

لَا يُطَلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

• وَإِنْ كَانَ بِأَرْضٍ فَلَاءً أَدَيْتَ دَيْتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ
فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ كَانَ يَقُولُ لَا يُطَلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

لَا يُطَلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

• ٩١٥ ٤٨ الحسن بن محبوب عن **خضر الصيرفي** عن
 بريد بن معاوية العجلي قال سئل أبو جعفر ع عن رجل
 قتل رجلاً عمداً فلم يقم عليه الحد و لم تصح الشهادة
 حتى خولط و ذهب عقله ثم إن قومًا آخرين شهدوا
 عليه بعد ما خولط أنه قتله فقال إن شهدوا عليه أنه قتل
 حين قتل و هو صحيح ليس به علة من فساد عقل قتل
 به و إن لم يشهدوا عليه بذلك و كان له مال يعرف دفع
 إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل

لَا يُطَلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

• وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَالًا أُعْطِيَ الدِّيَّةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا يُطَلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

• ۳۵۲۶۹ - ۲ - «۴» وَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ مَكَاتِبِ قَتْلِ رَجُلًا خَطَاً - قَالَ فَقَالَ إِنَّ كَانَ مَوْلَاهُ حِينَ كَاتَبَهُ - اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ عَجَزَ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ - فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَمْلُوكِ يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ - فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَ إِنْ شَاءُوا بَاعُوا - وَ إِنْ كَانَ مَوْلَاهُ حِينَ كَاتَبَهُ لَمْ يَشْتَرَطْ عَلَيْهِ - وَ كَانَ قَدْ أَدَّى مِنْ مَكَاتِبِهِ شَيْئاً -

• (۴) - الكافي ۷ - ۳۰۸ - ۳.

لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

- فَإِنْ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ يَعْتَقُ مِنَ الْمُكَاتَبِ - بِقَدَرِ مَا أَدَّى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ - فَإِنْ عَلِيٌّ الْإِمَامُ أَنْ يُؤَدَّى إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِ - مِنَ الدِّيَةِ بِقَدَرِ مَا أُعْتِقَ مِنَ الْمُكَاتَبِ - **وَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ** - وَ أَرَى أَنْ يَكُونَ مَا بَقِيَ عَلَيَّ الْمُكَاتَبِ مِمَّا لَمْ يُؤَدِّهِ - رَقًّا لِأَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِ - يَسْتَخْدِمُونَهُ حَيَاتِهِ بِقَدَرِ (مَا أَدَّى) - « ١ » وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ.

لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ وَ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ «٢»

• أَقُولُ: يَتَعَيَّنُ حَمْلُ **الْخَطَا** هُنَا عَلَيَّ مَا يُقَابِلُ **الصَّوَابِ** لَا مَا يُقَابِلُ **الْعَمْدَ** لِلْحُكْمِ بِالْقِصَاصِ فِيهِ فَيُرَادُ بِهِ الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقِّ

- وَ تَقْدِمُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ «٣» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٤» وَ يَأْتِي الْحُكْمُ الْأَخِيرُ فِي قِصَاصِ الطَّرَفِ «٥».

لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ

- (١) - فى الفقيه - بقى عليه "هامش المخطوط".
- (٢) - التهذيب ١٠ - ١٩٨ - ٧٨٧، و الفقيه ٤ - ١٢٨ - ٥٢٧٢.

لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ

- (٣) - تقدم ما يدل على بعض المقصود في البابين ٤ و ١٠ من أبواب المكاتبه.
- (٤) - ياتي في الباب ١٠ من أبواب ديات النفس.
- (٥) - ياتي في الحديث ١ من الباب ٧ من أبواب قصاص الطرف و هو نفس الحديث ١ من هذا الباب، و لكن ياتي في الباب ١٠ من أبواب ديات النفس.

لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

• بَابُ الْمَقْتُولِ لَا يَدْرِي مَنْ قَتَلَهُ

• ١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ وَ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَقْتُولاً لَا يَدْرِي مَنْ قَتَلَهُ قَالَ إِنْ
كَانَ عَرُفَ وَ كَانَ لَهُ أَوْلِيَاءُ يَطْلُبُونَ دِيَّتَهُ أَعْطَوْا دِيَّتَهُ مِنْ بَيْتِ
مَالِ الْمُسْلِمِينَ **وَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ** لِأَنَّ مِيرَاثَهُ لِلْإِمَامِ ع
فكَذَلِكَ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَى الْإِمَامِ

لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

- وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ وَيُذْفَنُونَهُ قَالَ وَ قَضَى فِي رَجُلٍ زَحَمَهُ
النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي زِحَامِ النَّاسِ فَمَاتَ أَنَّ دَيْتَهُ مِنْ
بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ

حق سیاسی در اسلام

• ۶۸۰ / ۶. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْبَرْقِيِّ؛ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ الْقَاسِمِ
بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ «٩»، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ
الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ:

القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا)

- [١/١] رجال النجاشي/باب القاف/٨٦٣٣١٥ - القاسم بن محمد القمي
- [١/٢] يعرف بكاسولا **لم يكن بالمرضى** له كتاب نوادر. أخبرنا ابن نوح قال: حدثنا الحسن بن حمزة قال: حدثنا ابن بطة قال: حدثنا البرقي عن القاسم.
- [٢/١] فهرست الطوسي/باب القاف/باب القاسم/٥٧٨٣٧٢ - القاسم بن محمد الأصفهاني
- [٣/١] المعروف بكاسولا. له كتاب. أخبرنا جماعة عن أبي المفضل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عن القاسم بن محمد.

القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا)

- [٤/١] رجال الطوسي / باب ذكر أسماء... / باب القاف / ٦٢٤٦٤٣٦ - ٧ -
القاسم بن محمد الأصفهاني
- [٥/١] المعروف بكاسام روى عنه أحمد بن أبي عبد الله.

القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا)

- عنوان معيار : القاسم بن محمد الأصفهاني نام شاگرد :
إبراهيم بن هاشم القمي
- الكافي ٣٥/١/ [١/٦]: () على بن إبراهيم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث قال قال لي أبو عبد الله ع
- روى إبراهيم بن هاشم القمي عن القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا) ١٥٢ حديثاً

القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا)

- عنوان معيار : القاسم بن محمد الأصفهاني نام شاگرد :
على بن محمد القاساني
- الكافي ٧٧/٢/[٨/٢]: () على بن إبراهيم عن علي بن محمد عن
القاسم بن محمد عن سليمان المنقري عن حفص بن غياث قال سألت
أبا عبد الله ع... فقال
- روى عنه بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد القمي
الأصفهاني (كاسولا) ١٤٨ حديثاً

القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا)

- عنوان معيار : القاسم بن محمد الأصفهاني نام شاگرد : سعد بن عبد الله القمي
- وسائل الشيعة ٥٠/١/ [٩٦/٦/٣]: رواه الصدوق في العلل عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن القاسم بن محمد [مثله] عن المنقري عن أحمد بن يونس عن أبي هاشم قال قال أبو عبد الله ع
- روى سعد بن عبد الله القمي عن القاسم بن محمد القمي الأصفهاني (كاسولا) ٣٤ حديثاً

سليمان بن داود المنقري

- [١/١] رجال النجاشي / باب السين / ٤٨٨١٨٤ - سليمان بن داود المنقري
- [١/٢] أبو أيوب الشاذكوني بصرى **ليس بالمتحقق بنا** غير أنه روى عن جماعة أصحابنا من أصحاب جعفر بن محمد [عليه السلام] و كان **ثقة**. له كتاب.

سليمان بن داود المنقري

- أخبرناه عدة من أصحابنا عن محمد بن وهبان بن محمد قال: حدثنا أبو القاسم علي بن محمد بن كثير بن حمويه العسكري الصوفي قال: حدثنا أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد الزعفراني عن القاسم بن محمد عنه به.

سليمان بن داود المنقرى

• [٢/١]

فهرست الطوسی / باب السین / باب سليمان / ٣٢٦٢٢١ -
سليمان بن داود المنقرى.

• [٣/١] له كتاب. أخبرنا به ابن أبي جيد عن محمد بن
الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن علي
بن محمد القاشاني عن القاسم بن محمد عن سليمان.

سليمان بن داود المنقرى

- وأخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه
و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله و الحميرى و
محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس عن أحمد بن
محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

• عنوان معيار : سفيان (٢١) نام شاگرد :

سليمان بن داود المنقري

• الكافي ٣٩/١/[٥/١]: () على بن إبراهيم عن أبيه عن

القاسم بن محمد الأصبهاني عن سليمان بن داود المنقري

عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام قال سمعت أبا

جعفر ع يقول

• روى سليمان بن داود المنقري عن سفيان بن عيينة بن أبي

عمران الهلالي ٧٣ حديثاً

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

- [١/١] رجال النجاشي/باب السين/٥٠٦١٩٠ - سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي
- [١/٢] كان جده أبو عمران عاملاً من عمال خالد القسري. له نسخة عن جعفر بن محمد عليه (عليهما) السلام أخبرنا أحمد بن علي قال: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا الحميري و أخبرنا أحمد بن علي بن العباس عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا الحميري قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الرحمن عنه.

سفيان بن عيينه بن أبي عمران الهلالي

- [٢/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي عبد... / باب السين / ٢٩٢٥٢٢٠ - ١٦٣ - سفيان بن عيينه بن أبي عمران
- [٣/١] الهلالي مولا هم أبو محمد الكوفي أقام بمكة.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

- [١/٤] رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الخامس / ٧٣٥٣٩١ -
 محمد بن مسعود قال حدثني علي بن الحسن قال حدثني
 محمد بن الوليد قال حدثنا العباس بن هلال قال ذكر أبو
 الحسن الرضا (ع): أن سفيان بن عيينة لقي أبا عبد الله (ع)
 فقال له يا أبا عبد الله إلى متى هذه التقيّة و قد بلغت هذه
 السن؟ فقال: و الذي بعث محمداً بالحق لو أن رجلاً صلى ما
 بين الركن و المقام عمره ثم لقي الله بغير ولايتنا أهل البيت
 للقي الله بميتة جاهلية.

سفيان بن عيينه بن أبي عمران الهلالي

• [١/٥] رجال الكشي / الجزء الأول / الجزء الخامس / ٧٣٩٣٩

٢ - حمدويه بن نصير قال حدثنا محمد بن عيسى عن
 علي بن أسباط قال قال سفيان بن عيينه لأبي عبد الله
 (ع) إنه يروى أن علي بن أبي طالب (عليه السلام) كان
 يلبس الخشن من الثياب و أنت تلبس القوهي المروى
 قال ويحك إن عليا (ص) كان في زمان ضيق فإذا
 اتسع الزمان فأبرار الزمان أولى به.

سفيان بن عيينه بن أبي عمران الهلالي

• [٦/١]

رجال البرقي / أصحاب أبي عبد... / أصحاب أبي عبد... / ٤١
سفيان بن عيينه

سفيان بن عيينه بن أبي عمران الهلالي

• [٧/١]

رجال ابن داود / الجزء الأول من ... / باب السين المهملة / ٦٩٢
١٧٢ - سفيان بن عيينه

• [٨/١] بالياءين المثنائين تحت و النون بن أبي عمران
الهلالي كان جده أبو عمران عاملاً من عمال خالد
القسري ق [كش] ممدوح.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

• [٩/١]

رجال ابن داود / [الجزء الثاني ... / باب السين المهملة / ٢٠٨٤٥

٨ - سفيان بن عيينة

• [١٠/١] بالعين المهملة المضمومة و الياءين المثنائين

تحت و النون ليس من أصحابنا و لا من عدادنا.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

• [١١/١]

الخلاصة للحلي / الفصل الحادي عشر... / الباب السادس سفي
ان / ١٢٢٨ - سفيان بن عيينة

• [١٢/١] بالعين المهملة المضمومة و الياء المنقطة تحتها
نقطتين ثم الياء المنقطة تحتها نقطتين و النون ليس من
أصحابنا و لا من عدادنا.

حق سیاسی در اسلام

- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « ١ »: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَ عَلَيَّ أَوْلَى بِهِ « ٢ » مِنْ بَعْدِي».
- فَقِيلَ لَهُ: مَا مَعْنَى ذَلِكَ؟

حق سیاسی در اسلام

- فَقَالَ: «قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا «٣» فَعَلَى؛ وَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتَهُ، فَالرَّجُلُ لَيْسَتْ «٤» لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَ لَأَيَّةُ «٥» إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَ لَيْسَ لَهُ عَلَى عِيَالِهِ أَمْرٌ وَ لَأَنْهَى إِذَا لَمْ يَجِرْ عَلَيْهِمْ «٦» النَّفَقَةُ، وَ النَّبِيُّ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَام وَ مَنْ بَعْدَهُمَا أَلْزَمَهُمْ هَذَا، فَمَنْ هُنَاكَ صَارُوا أَوْلَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ،

حق سیاسی در اسلام

- و «۷» مَا كَانَ سَبَبُ إِسْلَامٍ عَامَّةٍ الْيَهُودَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ إِنَّهُمْ «۸» أُمِنُوا «۹» عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ عَلَى «۱۰» عِيَالَتِهِمْ. «۱۱»

حق سیاسی در اسلام

- (۱). فی «ف»+: / «قال».
- (۲). فی «ف»+: / «منها».
- (۳). «الضیاع»: العیال. و أصله مصدر ضاع یضیع ضیاعاً، فسمی العیال بالمصدر. النهایة، ج ۳، ص ۱۰ (ضیع).

حق سیاسی در اسلام

- (۴). فی «بر»: «لیس».
- (۵). فی البحار، ج ۲۷: «ولایة علی نفسه».
- (۶). فی «ف»: «علیه».
- (۷). فی «ض»: «- / «و».

حق سیاسی در اسلام

- (۸). عطف علی «هذا القول» المجرور. و قال فی مرآة العقول: «أی علموا أنَّهم لا یضیعون مع الإسلام».
- (۹). اختلفت النسخ فيه من حيث كونه من الإفعال، أو من باب علموا. و قال فی مرآة العقول: «من باب علم».

حق سیاسی در اسلام

• (۱۰). فی البحار، ج ۲۷: - / «علی».

• (۱۱). علل الشرائع، ص ۱۲۷، ح ۲؛ عیون الأخبار، ج ۲، ص ۸۵، ح ۲۹؛ معانی الأخبار، ص ۵۲، ح ۳، و فی کلّها بسند آخر عن أبی الحسن علیه السلام، مع اختلاف. راجع: الفقیه، ج ۴، ص ۳۵۱، ح ۵۷۵۹؛ و التّهذیب، ج ۶، ص ۲۱۱، ح ۴۹۴؛ و تفسیر القمی، ج ۱، ص ۹۴؛ و ج ۲، ص ۱۷ الوافی، ج ۳، ص ۶۵۴، ح ۱۲۵۱؛ البحار، ج ۱۶، ص ۲۶۰، ح ۴۹؛ و ج ۲۷، ص ۲۴۸، ح ۸.

حق سیاسی در اسلام

• ۴۰۷ / ۱

• ۶۹ / ۱۰۷. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ **صَبَّاحِ بْنِ سَيَّابَةَ**:

• عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ مَاتَ وَ تَرَكَ دِينًا لَمْ يَكُنْ فِي فُسَادٍ وَ لَأْسِرَافٍ، فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْضِيَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ، فَعَلَيْهِ إِثْمٌ ذَلِكَ؛

• إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - يَقُولُ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ» «۱» الْآيَةُ، فَهُوَ مِنَ الْغَارِمِينَ، وَ لَهُ سَهْمٌ عِنْدَ الْإِمَامِ، فَإِنْ حَبَسَهُ فَأِثْمُهُ «۲» عَلَيْهِ. «۳»

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَ
 الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ
 فِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَ
 اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾

حق سیاسی در اسلام

- (۱). التوبة (۹): ۶۰. و فی «ف»: + / «وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا».
- (۲). فی حاشیة «بر»: «فهو آثم».

حق سیاسی در اسلام

- (۳). الکافی، کتاب المیشه، باب الدین، ح ۸۴۵۹؛ و التهذیب، ج ۶، ص ۱۸۴، ح ۳۸۱؛ و قرب الإسناد، ص ۳۴۰، ح ۱۲۴۵، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام مع اختلاف. و فی تفسیر العیاشی، ج ۲، ص ۹۴، ح ۷۸، عن الصباح بن سیابة، مع اختلاف الوافی، ج ۳، ص ۶۵۴، ح ۱۲۵۳؛ البحار، ج ۲۷، ص ۲۴۹، ح ۹.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• ۱۳۸۶ و عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَنْزِلُ مِنْ مَنْبَرِهِ إِلَّا قَالَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتَهُ وَ مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع عَلَى الْإِمَامِ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ مَاتَ وَ لَمْ يَدَعْ وَارِثًا فَمَالُهُ مِنَ الْأَنْفَالِ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ جُنَايَتَهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَ مَنْ تَرَكَ وَرَثَةً مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ لَمْ يَرِثُوهُ وَ هُوَ كَمَنْ لَمْ يَدَعْ وَارِثًا وَ سَأَلَ أَبُو جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ قَالَ مَنْ مَاتَ وَ لَيْسَ لَهُ قَرِيبٌ يَرِثُهُ وَ لَا مَوْلَى فَمَالُهُ مِنَ الْأَنْفَالِ

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

٢ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ
 قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ
 أَبَا الْحَسَنِ ع فَقُلْتُ لَهُ لِمَ كُنِيَ النَّبِيُّ ص بِأَبِي الْقَاسِمِ
 فَقَالَ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ قَاسِمٌ فَكُنِيَ بِهِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ
 يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فَهَلْ تَرَانِي أَهْلًا لِلزِّيَادَةِ فَقَالَ نَعَمْ أَمَا
 عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ أَنَا وَ عَلِيٌّ أَبَوَا هَذِهِ الْأُمَّةِ
 قُلْتُ بَلَى

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَبٌ لِّجَمِيعِ أُمَّتِهِ وَ
عَلَىٰ ع فِيهِمْ بِمَنْزِلَتِهِ فَقُلْتُ بَلَىٰ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَلِيًّا
قَاسِمَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ قُلْتُ بَلَىٰ قَالَ فَقِيلَ لَهُ أَبُو الْقَاسِمِ لَأَنَّهُ
أَبُو قَاسِمِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَقُلْتُ لَهُ وَمَا مَعْنَىٰ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ
شَفَقَةَ النَّبِيِّ ص عَلَىٰ أُمَّتِهِ شَفَقَةُ الْآبَاءِ عَلَىٰ الْأَوْلَادِ وَ
أَفْضَلُ أُمَّتِهِ عَلَىٰ ع وَ مِنْ بَعْدِهِ شَفَقَةُ عَلِيٍّ ع عَلَيْهِمْ
كَشَفَقَتِهِ ص لَأَنَّهُ وَصِيهِ وَ خَلِيفَتُهُ وَ الْإِمَامُ بَعْدَهُ فَلِذَلِكَ
قَالَ ص أَنَا وَ عَلِيٌّ أَبُوَا هَذِهِ الْأُمَّةِ

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• وَصَعَدَ النَّبِيُّ ص الْمُنْبَرِ فَقَالَ مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا
فَعَلَىٰ وَ إِلَىٰ وَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْ رَثْتَهُ فَصَارَ بِذَلِكَ أَوْلَىٰ
بِهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَ أُمَّهَاتِهِمْ وَ صَارَ أَوْلَىٰ بِهِمْ مِنْهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ
وَ كَذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَعْدَهُ جَرَىٰ ذَلِكَ لَهُ مِثْلُ مَا
جَرَىٰ لِرَسُولِ اللَّهِ ص

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• قوله: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه

• (٤) هذا الحديث مع تفسيره الآتي مذكور في كتب العامة أيضا. روى مسلم بإسناده في باب خطبة الجمعة عن جابر بن عبد الله عن النبي «ص» أنه قال في آخرها «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا فلاهله و من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى والى»

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- قال الابي و **أولى** اما من **الولى** بمعنى **القرب** أو **المالكية** كما فى قوله تعالى «ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ» أى مالکهم أو من الولاية بالكسر و منه ولى على أولى به من بعدى، فقل له: ما معنى ذلك؟ فقال: قول النبى صلى الله عليه و آله من ترك دينا اليتيم و القتيل أى من يتولى أمرهما و الوالى فى البلد أو من الولاية بالفتح بمعنى **النصرة** و منه قوله تعالى «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا» أى ناصرهم

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- و استدلال المازری و غیره بقوله «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» على أنه لو اضطر «ص» الى طعام أو غيره و هو بيد ربه و ربه أيضا مضطر إليه لكان أحق به من ربه و وجب على ربه بذله له و هذا و ان جاز لكنه لم يقع و لم ينقل،

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• نقل محيي الدين البغوي عن ابن قتيبة أن الضياع بفتح الضاد العيال و هو مصدر في الاصل يسمى به العيال ضاع ضياعا كقضى قضاء و أما الضياع بالكسر فجمع ضائع كجياع جمع جائع و الضيعة ما يكون منه عيش الرجل من حرفة أو تجارة يقال ما ضيعته فيقال كذا. و في الصحاح الضيعة العقار

• و قوله «فعلى» معناه فعلى قضاء دينه و كفاية ضياعه أى عياله «١»

مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- (١) قوله «كفاية ضياعه أى عياله» و زعم بعض الناس أن المراد بالضياع الاراضى و الاملاك غير المنقولة و المراد بالمال المنقول و المعنى ان من مات فماله المنقول لو ارثه و أراضيه و املاكه لعامة المسلمين و يتصرف فيها الامام ولاية عن العامة و هذا غلط ناش من الجهل و مخالف للضرورة من الدين و لا يتصور أن يكون المراد هنا من الضياع الاملاك البتة (ش)

مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- و هذا الحكم عندنا ليس مختصا به «ص» بل هو جار في أوصيائه من بعده كما دل عليه قوله و على و إلى «فعلهم أيضا انفاق ذرية المسلمين و قضاء ديونهم بل قضا ديون الاحياء اذا عجزوا عن قضائها كما دل عليه حديث آخر هذا الباب.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- و أما عندهم فقد اختلفوا فيه، قال المازري الاصح أنه ليس مختصا به بل يجب ذلك على الائمة من بيت المال ان كان فيه سعة و ليس ثمة ما هو أهم منه و قال بعضهم انه من خصايصه فلا يجب على الائمة عليهم السلام

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- ثم الظاهر من هذا الحديث و الصريح من كلام المازري ان ذلك كان واجبا عليه لا ان فعله تكرمة و تفضل، هذا ينافي ما روى في طرقنا و طرقهم من أنه «ص» ترك الصلاة على من توفي و عليه دين و قال «صلوا على صاحبكم» و في طرقنا «حتى ضمنه بعض أصحابه و يمكن الجواب بأن هذا كان قبل ذلك عند التضيق و عدم حصول الغنائم و ذلك كان بعد التوسع في بيت المال و الفتوحات و الغنائم،

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- و يؤيده ما روى من طرقهم أنه كان يؤتى بالمتوفى و عليه دين فيقول «ص» هل ترك لدينه قضاء فان قيل ترك صلى، فلما فتح الله تعالى الفتوح قال «ص» أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك ديناً فعلى و من ترك مالا فلورثته و قال المازرى تركه الصلاة على من مات و لم يترك وفاء انما كان يفعله لئلا يتسامح الناس فى عدم قضاء الدين. و فيه أنه يلزم أن يترك ما هو واجب عليه و هو قول لا يجوز

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ، وَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْوَرَثَتَهُ، فَالرَّجُلُ لَيْسَتْ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَ لَيْسَ لَهُ عَلَى عِيَالِهِ أَمْرٌ وَ لَا نَهْيٌ إِذَا لَمْ يَجِرْ عَلَيْهِمُ النَّفَقَةُ وَ النَّبِيُّ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ مَنْ بَعْدَهُمَا أَلْزَمَهُمْ هَذَا، فَمَنْ هُنَاكَ صَارُوا أَوْلَىٰ بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَ مَا كَانَ سَبَبَ إِسْلَامٍ عَامَّةٍ إِلَى الْيَهُودِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَنَّهُمْ آمَنُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ عَلَى عِيَالِهِمْ.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- [٥٠٦] ٥. الكافي: عنه عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ: أَنَا أَوْلَىٰ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَ عَلَىٰ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ بَعْدِي». فقيل له: ما معنى ذلك؟ فقال: «قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ، وَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، فَالرَّجُلُ لَيْسَتْ لَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَلَا يَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَ لَيْسَ لَهُ عَلَىٰ عِيَالِهِ أَمْرٌ وَ لَا نَهْيٌ إِذَا لَمْ يَجِرْ عَلَيْهِمُ النَّفَقَةُ، وَ النَّبِيُّ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ مَنْ بَعْدَهُمَا أَلْزَمَهُمْ هَذَا،

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- فمن هناك صاروا أولى بهم من أنفسهم، و ما كان سبب إسلام عامّة اليهود إلّا من بعد هذا القول من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنّهم آمنوا على أنفسهم و على عيالاتهم» «١».

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• * بيان

- «الضياع» بالفتح: العيال، و إنما لم يكن لَعْدِيم المال على نفسه ولا ية لعدم إنفاقه على نفسه، و إنما الولاية لولى النعمة.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- كاشاني، فيض، محمد محسن ابن شاه مرتضى، الشافى
فى العقائد و الأخلاق و الأحكام، دو جلد، دار نشر
اللوحة المحفوظ، تهران - ايران، اول، ١٤٢٥ هـ ق

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

• (١٢) باب أنه يجب على الامام قضاء الدين عن المؤمن المعسر من سهم الغارمين أو غيره ان كان أنفقه في طاعة الله ألا المهر

• قال الله تعالى في سورة التوبة (٩): ٦٠: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ».

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- الأحزاب (٣٣): ٦: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولَوُا الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا» الآية.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- ٣٣٩٨٨ - (١) تهذيب ٦ / ١٨٥: محمد بن يعقوب عن
كافي ٥ / ٩٣: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
عن محمد بن سليمان عن رجل من اهل الجزيرة يكنى
أبا محمد قال سألت الرضا عليه السلام رجلا وأنا اسمع
فقال له جعلت فداك ان الله عز و جل يقول «وَإِنْ كَانَ
ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ»

مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- اخبرني عن هذه النظره التي ذكرها الله عز و جل في كتابه لها حد يعرف اذا صار هذا المعسر (اليه - كا) لا بد له من ان ينتظر وقد اخذ مال هذا الرجل وانفقه على عياله وليس له غلّه ينتظر ادراكها ولا دين ينتظر محله ولا مال غائب ينتظر قدومه

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- قال نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خبره الى الامام فيقضى (عنه - كا) ما عليه من سهم الغارمين اذا كان انفقه في طاعة الله عز و جل فان (وان - يب) كان (قد - كا) انفقه في معصية الله عز و جل فلا شيء له على الامام قلت فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم فيما انفقه في طاعة الله عز و جل او في معصيته قال يسعى له في ماله فيرده عليه وهو صاغر.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- تفسير العياشي^١ ١ / ١٥٥: عن عمر بن سليمان عن رجل من اهل الجزيرة قال سأل الرضا عليه السلام رجل فقال له جعلت فداك وذكر نحوه.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- ۳۳۹۸۹ - (۲) المقنع ۱۲۶: وان كان لك علي رجل مال وكان معسراً وانفق ما اخذه منه في طاعة الله فنظره إلى ميسره وهو ان يبلغ خبره الامام فيقضى عنه دينه او يجد الرجل طويلاً فيقضى دينه وان كان انفق ما اخذه منك في معصية الله فطالبه بحقوقك فليس هو من اهل هذه الآية التي قال الله عز و جل «فَنَظَرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ».

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- (٣) تهذيب ٦ / ٢١١: محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن الحسن بن الحسين اللؤلؤى عن زياد بن محمد بن سوقة عن عطا عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له جعلت فداك ان على ديناً اذا ذكرته فسد على ما انا فيه فقال سبحان الله وما بلغك ان رسول الله صلى الله عليه و آله كان يقول فى خطبته من ترك ضياعاً «١» فعلى ضياعه ومن ترك ديناً فعلى دينه ومن ترك مالاً فأكله

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- فكفاله رسول الله صلى الله عليه وآله ميتاً ككفاله حياً وكفاله حياً ككفاله ميتاً فقال الرجل نفسي «٢» عني جعلني الله فداك.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- ٣٣٩٩١ - (٤) معاني الاخبار ٥٢: حدثنا محمد بن ابراهيم بن اسحاق الطالقاني رضي الله عنه قال حدثنا احمد بن محمد بن يوسف بن سعيد الكوفي «٣» قال حدثنا علي بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه قال سألت الرضا ابا الحسن عليه السلام فقلت له لم كُنِيَ النبي صلى الله عليه و آله بأبي القاسم فقال لأنه كان له ابن يقال له قاسم فكني به قال

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- فقلت له يا ابن رسول الله فهل تراني اهلاً للزيادة فقال نعم
أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال انا وعلى
أبوا هذه الأمة قلت بلى قال أما علمت ان رسول الله صلى
الله عليه وآله أب لجميع أمته وعلى عليه السلام فيهم
بمنزلته قلت بلى قال أما علمت ان علياً قاسم الجنة والنار
قلت بلى قال فقل له أبو القاسم لأنه أبو قاسم الجنة والنار
فقلت له وما معنى ذلك فقال

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- (١). الضياع العيال ومنه قوله صلى الله عليه و آله من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى - مجمع.
- (٢). اى أزلت عنى غمى و كرى.
- (٣). محمد بن محمد بن سعيد الكوفى - خ.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- انَّ شَفَقَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أُمَّتِهِ شَفَقَةُ
الْآبَاءِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَافْضَلَ أُمَّتِهِ عَلَىٰ بَنِي أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَمَنْ بَعْدَهُ شَفَقَةُ عَلَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ كَشَفَقَتِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَنَّهُ وَصِيَّهُ وَخَلِيفَتُهُ وَالْإِمَامُ بَعْدَهُ
فَقَالَ فَلِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَا وَعَلَىٰ أَبَوَا هَذِهِ
الْأُمَّةِ

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىَّ

- وصعد النبي صلى الله عليه وآله المنبر فقال من ترك ديناً أو ضياعاً «١» فعلى والي ومن ترك مالاً فلورثته فصار بذلك أولى بهم من آبائهم وامهاتهم وصار أولى بهم منهم بانفسهم وكذلك أمير المؤمنين عليه السلام بعده جرى ذلك له مثل ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله.

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- ۳۳۹۹۲ - (۵) کافی ۱ / ۴۰۶: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْقَرِيِّ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ أَنَا أَوْلَىٰ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ وَعَلَىٰ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ بَعْدِي فَقِيلَ لَهُ مَا مَعْنَىٰ ذَلِكَ

مَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَىٰ

- فقال قول النبي صلى الله عليه وآله من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى ومن ترك مالاً فلورثته فالرجل ليست له على نفسه ولاية إذا لم يكن له مال وليس له على عياله أمر ولا نهى إذا لم يجر عليهم النفقة والنبي وأمير المؤمنين عليهما السلام ومن بعدهما الزمهم هذا فمن هناك صاروا أولى بهم من أنفسهم وما كان سبب اسلام عامّة اليهود إلّا من بعد هذا القول من رسول الله صلى الله عليه وآله وأنهم آمنوا على أنفسهم وعلى عيالاتهم.

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الديّة عن سنتين

- مسألة ١٦ **الأحوط** للجاني أن لا يؤخر هذه الديّة عن سنتين، و الأحوط للولي أن يمهله إلى سنتين، و إن لا يبعد أن يقال تستأدى في سنتين.

تستأدى دية العمد في سنة واحدة

• «٢» ٤ بَابُ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا تُسْتَأْدَى فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَ دِيَةَ الْعَمْدِ فِي سَنَةٍ

• ٣٥٤٥٦ - ١ - «٣» مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مُحَبُّوبٍ عَنْ أَبِي وَلَّادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ تُسْتَأْدَى دِيَةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ - وَ تُسْتَأْدَى دِيَةُ الْعَمْدِ فِي سَنَةٍ.

تستأدى دية العمد في سنة واحدة

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ وَ كَذَا
الْصَّدُوقُ «٤».

• (٣) - الكافي ٧ - ٢٨٣ - ١٠.

• (٤) - التهذيب ١٠ - ١٦٢ - ٦٤٦، و الفقيه ٤ - ١٠٨ -
٥٢٠٦.

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

• (١) قد اختلفت الأقوال في هذه المسألة جداً:

• **الأول** ما هو المشهور بين الأصحاب بل عن الشيخ في المبسوط ادعاء الإجماع عليه من أنها تستأدى في سنتين.

• **الثاني** التفصيل المنقول عن ابن حمزة بين الموسر في سنة واحدة و المعسر ففي سنتين.

• **الثالث** حكم دية الخطاء و إنها تستأدى في ثلاث سنين أيضاً.

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

• أما القول الأول فبعد عدم تمامية الإجماع الذي ادّعى ربما يقال في وجهه إن فيه وسطاً بين دية العمد التي تستأدى في سنة و دية الخطاء التي تؤدى في ثلاث سنين لأنه ليس بعمد محض و لا بخطاء محض فالنتيجة ما ذكر

• و لكنه أجيب عنه بأنه استحسان محض و لا نقول به بعد عدم دليل آخر عليه أصلاً.

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

• و أما القول الثاني المحكى عن ابن حمزة فلا دليل عليه أيضاً

• فيبقى القول الثالث و هو مقتضى الدليل و هى صحيحة أبى ولاد المتقدمة فإن عدم التعرض فيها لدية شبه العمد دليل على إن المراد منها من دية الخطاء التى حكم فيها بالاستيفاء ثلاث سنين ليس هو الخطاء المحض بل أعم منه و من شبهه العمد و إلا يلزم السكوت عنها

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

- مضافاً إلى أنه لو احتمل الخلاف يجرى احتمال كونه ملحقاً بالعمد المحض في الاستيداء سنة واحدة و هو خلاف المشهور و القائل به شاذ فأمّا أن يقال بملاحظة ما ذكرنا بظهور الرواية في ذلك و أمّا أن يقال بأنه على تقدير عدم يرجع إلى الأصل و هو ينفي لزوم الأداء قبل المدة المذكورة

الأحوط للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين

- و مما ذكرنا ظهر الوجه في كلام الماتن (قدس سره) حيث ذكر أن مقتضى الاحتياط أي **الاستحبابي** للجاني أن لا يؤخر هذه الدية عن سنتين و كذا مقتضى الاحتياط **الكذائي** أن يمهله الولي إليهما و لا يعجل قبلهما أخذ الدية عن الجاني و إن كان لا يبعد أن يقال بأن تستأدى في سنتين **لأنه الوسط بين سنة واحدة الثابت في دية العمد و بين ثلاث سنين الثابت في دية الخطاء** بمقتضى الرواية المتقدمة على ما يأتي فتدبر.